التنظيم الطليعي يبني الديموقراطية..؟!

أحمد طلعت المحامي

منذ اسابيع نشرت احدى صحف المعارضة جانبا من مذكرات السيد/ سامي شرف الذى كان مديرا لمكتب جمال عبد الناصر للمعلومات، وهى وظيفة تتيح لمن يشغلها ان يطلع على ادق اسرار الدولة، فى وقت كانت فيه «الاسرار» اكثر واصدق مما يذاع على الناس. ولقد تضمنت المذكرات قائمة باسماء اعضاء الخلايا الاولى للتنظيم الطليعى الذى انشأه جمال عبد الناصر داخل الاتحاد الاشتراكى، ليكون عينه الساهرة داخل الحزب الواحد، والذى تم اختيار اعضائه - بطبيعة الحال - وفقا لمعايير غاية فى الصرامة، فى مقدمتها الولاء الذى لاشك فيه والايمان المطلق «بقدسية» الزعيم، الى جانب القدرة على كتابة التقارير والتجسس على قيادات واعضاء الحزب الواحد ذاته..!!

وليس يعنينا ماحاول البعض ان يبرر به تشكيل التنظيم الطليعى، من انه كان النواة لحزب سياسى يرأسه عبد الناصر عندما يقرر الانتقال الى نظام التعددية الحزبية، وهو الانتقال الذى لايوجد فى ملفات الحكم الناصرى مايدل عليه او يوحى بانه كان يمكن ان يتحقق فى يوم من الايام.. ولكن الذى يعنينا هو ان هذا «الجهاز» اى التنظيم الطليعى قد ضم فى عضويته رجالا ينتمون الى كافة مؤسسات الدولة الرسمية ومن بينها الجامعات، واجهزة الاعلام، وقيادات القطاع العام، حتى وصل الامر الى مؤسسات اخطر من ذلك بكثير مثل السلطة القضائية والقوات المسلحة والنقابات المهنية والعمالية..

وبالرغم من ان هذا التنظيم لم تكن له فاعلية تذكر فى مقاومة الانقلاب الذى قام به أنور السادات فى ١٥ مايو بحجة القضاء على مراكز القوى فى نظام الحكم، الا ان السادات قد حرص منذ اليوم الاول لانقلابه على اقصاء اعضاء التنظيم الطليعى عن مواقعهم ومحاكمة قادتهم وسلم لكل واحد من وزرائه فى وزارة الانقلاب - قائمة باسماء اعضاء التنظيم الطليعى فى الاجهزة التى يشرف عليها للتصرف فى شأنهم، فمنهم من نقل الى موقع لاصلة له بالجماهير، ومنهم من حصل على اجازة مفتوحة، او الغى انتدابه الى المنظمات الجماهيرية وعاد الى وظيفته الاصلية، وهو ماحدث بالذات لبعض اساتذة الجامعات.

واستعان السادات بوجوه جديدة لم تكن لهاصلة بالتنظيم الطليعى، ولا تدين بالولاء إلا له شخصيا، حتى احكم سيطرته على شئون الحكم فاسقط بقية العقوبة المحكوم بها على قيادات التنظيم الطليعى، وترك الباقين يتجاوزهم الزمن ويغلفهم النسيان، فى ظل شعار ينادى بأن تنتقل مسئوليات الحكم وبناء الدولة من جيل يوليو الى جيل اكتوبر، وهو مايعنى شهادة الوفاة الرسمية لحركة ٢٣ يوليو والمنتمين إليها ممن كانوا يساندون حكم عبد الناصر «الله يرحمه»..!!

وانتهى حكم السادات بوفاته، وانتقلت مسئولياته الى الرئيس حسنى مبارك، وهو من ابرز رجالات جيل اكتوبر ونائب الرئيس فى عهد السادات، الذى اعلن فى خطابه يوم ٨ نوفمبر سنة ٨١ امام المؤتمر المشترك لمجلسى الشعب والشورى برنامجه كرئيس للدولة والذى قال فيه (مصر للجميع وليست لأقلية متميزة أو صفوة مختارة) وهو المبدأ الذى أعطى للبعض املا فى انتهاء عهود الانظمة السرية التى تعطى لنفسها الحق فى احتكار الوطنية وشئون السياسة ومقاعد الحكم. لكن السنوات الماضية اثبتت ان نظام الحكم قد اتجه تدريجيا الى الاستعانة بأعضاء التنظيم الطليعى الناصرى، وأخرجهم - واحدا بعد الآخر - من زوايا النسيان ليضعهم على قمة السلطة من جديد لتصبح مصر - من جديد - ملكا للاقلية المتميزة والصفوة المختارة ويضيع الأمل فى أن تعود مصر الى (كل) المصريين، وان تبنى ديموقراطية حقيقية تقوم على ارادة الاغلبية دون قهر او تزييف..!!

والعودة الى مذكرات السيد سامى شرف والقوائم التى ضمت اسماء اعضاء (الخلايا) الاولى للتنظيم الطليعى تؤكد بكل وضوح ان هذه الاسماء هى التى تشغل الآن اهم المناصب فى نظام الحكم، فمنهم رؤساء مجالس السلطة التشريعية، ومنهم الوزراء، ومنهم قيادات مهمة فى الحزب الوطنى الحاكم ومنهم ايضا عدد لا بأس به من المحافظين ورؤساء واساتذة الجامعات، ومنهم كذلك - ومع الاسف الشديد - بعض من ينتمون الى سلطات محرم عليهم بحكم الدستور الانتماء الى التنظيمات السياسية، او ان يكونوا اعوانا للسلطة التنفيذية تنزيها لمراكزهم السامية عن الخضوع للحكومة، وحرصا على حياد يجب ان يتوفر لهم فى مواجهة بقية سلطات الدولة..!!

وعودة اعضاء التنظيم الطليعى الى أعلى المناصب على قمة سلطات الدولة إلى جانب انه عودة الى فكرة الاقلية المتميزة، فهو يمثل فى نفس الوقت اكبر المعوقات امام تحول الدولة من نظام الحكم الشمولى الى نظام ديموقراطى حقيقى يقوم على سيادة الشعب وحق اغلبيته فى اختيار حكومة تمثل هذه الاغلبية وتعمل تحت رقابتها. فكيف يمكن ان يطمئن الشعب للديموقراطية فى ايدى دعاة الحكم الشمولى..؟ وكيف يؤتمن انصار الاشتراكية على نظام الاقتصاد الحر واقتصاديات السوق..؟ وكيف يدافع عن الخصصخة اولئك الذين اقاموا القطاع العام، ودافعوا عنه واداروه فحقق فى ظل ادارتهم خسائر تحصى بالمليارات وليس بالملايين..؟

وكيف يطمئن الشعب الى مستقبل ابنائه فى جامعات يديرها ويشغل مناصب (الاستاذية) فيها الذين دافعوا عن حتمية الحل الاشتراكى والفوا عنها كتبا ما زالت موجودة فى المكتبات حتى الآن..؟ وكيف يثق المواطن فى نتائج انتخابات يشرف عليها ويعلن نتائجها الذين تعودوا ان يزيفوا نتائج كل انتخاب وكل استفتاء حتى اصبحت نسبة ٩٩٪ سخرية على كل لسان..؟ وكيف يدافع عن سيادة القرار الذين تعلموا ان السيادة للحاكم وليست للشعب..؟ وكيف تكون برامج التعليم فى المدارس والجامعات مراة صادقة وأمينة لتاريخ مصر السياسى ونحن نراها الآن مليئة بالمغالطات والاكاذيب تحول الهزيمة الى انتصار والخيانة الى وطنية والدكتاتورية الى أزهى عصور الديموقراطية..؟

اننا لا نطالب - كما كان يطالب الشموليون - بعزل اعضاء التنظيم الطليعى او حرمانهم من حقوقهم السياسية، فالعزل والحرمان من الحقوق السياسية هو اسلوب مرفوض فى الفكر الديموقراطى، لكننا ننبه فقط فى ان الديموقراطية لا يبنيها الا الديموقراطيون الذين آمنوا بها منذ البداية، ودافعوا عنها وتمسكوا بها فى احلك الساعات لتى كان يتولى الحكم فيها فلول الانقلابات العسكرية، واعوان الدكتاتورية الشرسة (وطلائع) الحزب الواحد الذين كفروا بالشعب وآمنوا بالزعيم..!!

الديمقراطية لا يبنيها الذين وصلوا الى مناصبهم بالتعيين ابتداء من العمد والمشايخ فى القرى وانتهاء بالوزراء ورؤساء البرلمان، وانما الديموقراطية يبنيها ويدافع عنها - ويحترمها - الذين يؤمنون بأن ارادة الشعب هى مصدر كل سلطة، وان صناديق الانتخابات النزيهة والمحايدة عن طريق اجهزة الاعلام وتعيين السلطات الشعبية عن طريق قرارات تصدر من السلطة، فلا يمكن ان تقيم بناء ديموقراطيا حقيقيا يستطيع ان يصمد فى وجه الارهاب أو يحمى المجتمع من مخاطر المخربين والمتطرفين.

ويخطئ من يظن ان استقرار (سلطة) الدولة هو استقرار لأمن المجتمع، لأن الانتفاضات الشعبية الكبرى لم تتم - عبر التاريخ كله - إلا تمردا على سلطة حكومات ظنت انها قوية فأثبتت الشعوب انها أقوى من كل الحكومات، والانتخاب القادمة لمجلسى الشعب والشورى هى التى سوف تحدد الاختيار بين حكومة يساندها الشعب أو حكومة يساندها التنظيم الطليعى بشرط أن تعبر عن ارادة الناخبين الحقيقية.